امتيازات التلغراف البريطانية في إيران أبان العهد القاجاري

م. د. علي حسن علي المكصوصي

المقدمة :

أدى صراع الرأسمال المالي بين عدد من الدول الأوربية، لاسيما بريطانيا وروسيا القيصرية، من أجل الحصول على مصادر المواد الخام، ولتصدير الرساميل، إلى قيام منافسة حادة بينهما في إيران، ونتيجة التطور المتباين للرأسمالية في مختلف الدول الخارجية، اندفعت دول أخرى من أجل الحصول على مكان لها في حياة إيران الاقتصادية، والهيمنة على مواردها وإمكانياتها ومصادر مواردها الأولية .

أسهم اندماج إيران بالسوق الرأسمالية العالمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أن تشهد هذه البلاد جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة التي تركت بصماتها على الواقع الاجتماعي وعلى التطورات الداخلية والخارجية فيها، فاصبحت هذه البلاد بعد سلسلة من الامتيازات والتسهيلات التي حصلت عليها الدول الرأسمالية شبه مستعمرة تابعة لها، فكان من الطبيعي ان يدخل الاقتصاد عاملاً جديداً لعب دوره الخطير في رسم السياسة العامة لإيران، ونبه حكامها الى أهميتة في السياسة الخارجية للدول المتنافسة، إلا أنهم _ وبسبب قصر نظرهم السياسي_ لم يستطيعوا ان يستثمروه في المناورة على حساب هذه الدول التي ظلت مهيمنة على الاقتصاد الإيراني طوال الحكم القاجاري .

يهدف هذا البحث الى تتبع نظام الامتيازات الأجنبية في إيران منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٢٨ ، لاسيما الامتيازات في مجال التلغراف التي حولت هذه البلاد الى مركز للنشاط الأجنبي وموقع لة في عرض البلاد وطولها، أفقدها استقلالها الاقتصادي والسياسي، ولم يعد للقاجاريين أي شئ من حكم بلادهم ، وركز البحث على امتيازات التلغراف، لأنها كانت أولى الامتيازات التي منحتها السلطات القاجارية للأجانب .

اعتمد البحث على بعض الوثائق البريطانية غير المنشورة (Foreign Office) الموجودة منها نسخ مصورة في دار الكتب والوثائق ببغداد، وتكمن أهمية هذه الوثائق انها تعد مصدراً رسمياً يعكس وجهة نظر الخارجية البريطانية في التطورات التي كانت تشهدها ايران في آواخر العهد القاجاري، وسعي بريطانيا للحصول على الامتيازات الاقتصادية المتنوعة مثل امتيازات خطوط التلغراف وما الى ذلك من امتيازات أخرى. كما تم الاستفادة من المصادر الفارسية التي اهتمت بموضوع الامتيازات الأجنبية وركزت على خطورة وجود هذه الامتيازات في بلاد فارس، لاسيما كتاب ابراهيم تيموري المعنون " عصر بي خبري ياتاريخ امتيازات درايران " وكتاب همايون كتوزيان المعنون " ايرانيان دوران باستن تادوره ى معاصر" اللذان ركزا على كيفية حصول الدول الأجنبية على هذه الامتيازات، والانعكاسات السلبية لها على اقتصاد بلادهم واستقلالها.

استفاد البحث من عدد من المصادر الاجنبية التي تطرقت الى هذا الموضوع. وكان للمصادر العربية مكانها داخل البحث ، فقد جلب موضوع الامتيازات الأجنبية اهتمام عدد من الباحثين والمتخصصين في تاريخ ايران الحديث والمعاصر .

امتيازات التلغراف في العهد القاجاري :

وصل العهد القاجاري[١] في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى أعلى درجات الانحلال والتدهور ، وتحول الى عبء أثقل كاهل الجماهير، فأصبح كل إنسان إيراني[٢] مخلص في طول البلاد وعرضها يرغب في إسقاطه[٣]بسبب الامتيازات التي منحها للأجانب ومن بينها امتياز التلغراف الذي تم منحه إلى (شركة التلغراف الهندية) " Telegraph to India Compny" عام ١٨٦٢، وكانت ملكيتها تابعة لبريطانيا[٤].

يعد امتياز التلغراف أول امتياز حصلت عليه بريطانيا في إيران[٥] لأنها شعرت بأهمية اتصالاتها مع مستعمراتها، لاسيما درة تاجها المتمثلة بالهند التي شهدت انتفاضة مهمة إمتدت للمدة من ١٨٥٧ - ١٨٥٨ وكانت تعصف بالوجود البريطاني هناك، فسعت للبحث عن منطقة يمكن أن تكون واسطة الاتصال بينها وبين هذه المستعمرات البعيدة عنها، فوجدت ضالتها المنشودة في إيران، لان خطوط اتصالاتها التلغرافية السابقة كانت تمر عبر البحر الأحمر حتى عدن وجزر (كوريا موريا) ثم الى مسقط ، ومن هناك إلى كراتشي، وتزامن تحركها لمد خطوط التلغراف مع وجود ناصر الدين شاه القاجاري[٦](١٨٤٨ - ١٨٩٦) الذي كان راغباً في توثيق علاقات بلاده مع البريطانيين ومنحها امتيازات متعددة في المجال الاقتصادي الإيراني[٧].

لم يأت سعي بريطانيا للحصول على امتياز التلغراف اعتباطاً، بل انه جاء بعد ان بحثت بريطانيا بجدية عن أقرب طريق يوصلها بالهند، ولهذا الغرض قام المسؤولون البريطانيون بإجراء مسح منطقة الخليج العربي لمعرفة مدى صلاحيتها لمد خط مواصلاتها، ومما شجعها على ذلك ربط خطوط التلغراف الأوربية بالخط العثماني عام ١٨٦٢، الذي كان بدوره يربط العاصمة العثمانية استانبول وبغداد، وتعهدت بريطانيا باستعدادها لاكمال هذا الخط ليصل بغداد بالفاو، ومن هناك الى مدينة كراتشي الهندية عبر ميناء بندر عباس، الا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع ،لان السلطات العثمانية لم تكن قادرةً على فرض سيطرتها الفعلية على المناطق الجنوبية من العراق، بسبب انتفاضات العشائر العراقية على العثمانيين باستمرار[٨].

بالمقابل كان ناصر الدين شاه بأمس الحاجة الى الأموال لتمويل سفراته المتعددة إلى أوربا، فوجد في منح بريطانيا هذا الامتياز فرصة له للحصول على الأموال المطلوبة ، لاسيما ان خزينة بلاده كانت تعاني من الإفلاس، بسبب تبذيره، والفساد الذي كان متفشياً بين صفوف أفراد البلاط القاجاري ، لاسيما المقربين منه، وعدد من وزرائه ومستشاريه ووالدته (مهد عليا) [٩]. بالمقابل وجدت بريطانيا أن من الأفضل لها استغلال حاجة إيران للأموال ودعم ميزانيتها عبر الحصول على امتياز للاتصالات التلغرافية، لاسيما أن نشاطات المعارضة في البلاد قد اشتدت ضد السلطة القاجارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأخذت تطالب

الشاه القاجاري بإجراء إصلاحات داخلية في البلاد[١٠]، فبعثت الحكومة البريطانية (الكولونيل باتريك ستيوارت) " C.p. Stewart" ممثلاً عن حكومة الهند البريطانية لدراسة إمكانية مد خط تلغرافي عبر إيران للاتصال بينها وبين الهند[١١].

استطاع باتريك ستيوارت اقناع ناصر الدين شاه بأهمية مد خطوط التلغراف عبر ايران ، والمكاسب التي ستحصل عليها جراء ذلك، دون أن يوضح له مخاطر منح البريطانيين هذا الامتياز الذي سيكون مقدمة لمنح امتيازات أخرى، فاكد له المبعوث البريطاني أن مد خطوط التلغراف بين طهران والسلطانية وبين طهران ورشت ستؤمن الاتصالات بين المدن الإيرانية المختلفة، ان ذلك من شأنه أن يضمن سيطرة أكبر للشاه على الأقاليم الأخرى، ويصبح بالإمكان متابعة الأخبار ونقلها من هذه الاقاليم الى مركز الحكومة مباشرة، وسيسمح لإيران بالخروج من عزلتها ، وسيربطها عبر الاتصالات التلغرافية بدول أوربا المتطورة [١٢].

حددت بريطانيا قيمة مد الخطوط التلغرافية في المدن الايرانية بحدود (٤٧) الف جنيه استرليني ، ولم تطالب الايرانيين بدفعها لهم، خوفاً من ان يتخلى المسؤولون الإيرانيون عن عقد الامتياز ، فعدوها قرضاً يمكن تسديده على مدى عشرين عاماً وبشروط ميسرة[١٣]. وتمكن باتريك ستيورات بحنكته السياسية وبخبرته من إقناع ناصر الدين شاه بالمكاسب التي ستجنيها إيران في حالة منح امتياز التلغراف للبريطانيين ، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية الاتصالات التلغرافية بين إيران وبريطانيا في السادس من شباط عام ١٨٦٣[١٤]، لتفتح هذه الاتفاقية الباب على مصراعيه أمام بريطانيا للحصول على امتيازات أخرى من إيران عبر العديد من المناورات والضغوط على السلطة القاجارية التي كانت تمر بأضعف حالاتها وتعاني من ظروف اقتصادية صعبة [١٥].

نصت الاتفاقية على مد خط التلغراف من خانقين على الحدود العراقية الإيرانية الى طهران، ومنها الى ميناء بوشهر، وربطه بالخط الممتد الى مدينة كراتشي الهندية ، وتوالى توقيع الاتفاقيات التلغرافية بين إيران وبريطانيا، لاسيما بعد توثيق العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الطرفين إثر انتقال (ادوارد إيست ويك) " E.E. Week" مساعد المفوضية البريطانية في إيران ، وتم إزالة المشاكل والمعوقات التي كانت في طريق تنفيذ اتفاقية التلغراف الأولى[١٦].

لم تكد تأتي سنة ١٨٦٥ حتى تم عقد اتفاقية تلغرافية ثانية في تشرين الثاني من هذا العام، وأعقبتها توقيع اتفاقية تلغرافية ثالثة في الثاني من نيسان ١٨٦٨ ورابعة في الثاني من كانون الأول ١٨٧٢، وإثرَ ذلك امتدت في ايران شبكة واسعة من الخطوط التلغرافية الداخلية ، فضلاً عن شبكة اتصالات ربطت لندن بايران عبر شواطي البحر الأسود، ومن خلال الأراضي الروسية[١٧].

موقف المعارضـــــــــة من امتياز التلغراف وردة فعل الشاه وأركان حكومته على ذلك:

وجد الإيرانيون ان توقيع هذه الاتفاقيات والامتيازات التي حصل عليها البريطانيون الذين أرسلوا أعداداً كبيرة من الموظفين والعمال إلى إيران بحجة نصب ومد خطوط التلغراف، سيؤدي الى هيمنة بريطانيا على قطاع البرق والبريد، وسيتحول هؤلاء شيئاً فشيئاً الى أدوات ووسائل لدعم السياسة البريطانية وتنفيذها في

ايران من خلال العلاقات التي سيقومون بها داخل إيران، لاسيما انهم كانوا يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ، ولا تستطيع السلطات الإيرانية محاكمتهم أو التعرض لهم بتاتاً[١٨].

جاءت اعتراضات قطاع واسع من الايرانيين على توقيع هذه الامتيازات والاتفاقيات في مجال التلغراف، لتؤشر مستوى من الوعي السياسي بضرورة منع هيمنة بريطانيا على قطاع البريد والبرق، والسيطرة عليها، لانهم ادركوا ان هذه الامتيازات والاتفاقيات ستكون مقدمة لمنح الشاه ناصرالدين قاجار امتيازات أخرى لبريطانيا، كما سعت روسيا من جانبها إلى إلغاء الاتفاقيات التلغرافية التي وقعتها بريطانيا مع الحكومة الإيرانية[١٩]، وكان ذلك جزءاً من التنافس البريطاني – الروسي الذي كان يستهدف إبعاد احدهما للآخر، والسعي لضرب مصالحه في منطقة حيوية مثل إيران التي كانت تشكل محوراً من المحاور الأساسية لهذا التنافس، فالروس كانوا يهدفون لاتخاذ إيران منطلقاً للوصول الى المياه الدافئة في الخليج العربي، في حين كانت بريطانيا تحرص على حماية مستعمراتها، لاسيما الهند، والوقوف بوجه أي تنافس روسي ومنعه من الاقتراب من الخليج العربي عن طريق إيران[٢٠]. وعلى الرغم من هذه المعارضة الداخلية المتمثلة بقطاع واسع من الإيرانيين لامتياز التلغراف واتفاقياته المتعددة ، وضغط روسيا القيصرية على ناصر الدين شاه، إلا أن الأخير لم يرضخ لها، ومضى قدماً في منح البريطانيين امتيازات التلغراف للحصول على الأموال اللازمة له، ليتمكن من ربط الأقاليم الإيرانية البعيدة عن مركز حكمه، ومعرفة اخبار الانتفاضات وحالات الرفض لحكمه في الأقاليم البعيدة عن العاصمة ، مما يسهل عليه وعلى أجهزته الحكومية فرض سلطتها المركزية على هذه الأقاليم، وقمع أي انتفاضة ضد حكمه[٢١].

كان ناصر الدين شاه يعتقد ان منح البريطانيين امتياز التلغراف سيؤدي الى تقدم بلاده وتطورها ، وسيدفع الدول الأوربية وفي مقدمتها بريطانيا، نحو الاستثمار في بلاده، وسيؤدي ذلك إلى دفع الروس لمنافستهم،الأمر الذي سيجعله يختار العرض الأفضل الذي يقدم له، والأموال الأكثر التي سيجنيها من وراء ذلك، ولم يدرك أن الدول الكبرى[٢٢]، لاسيما بريطانيا وروسيا القيصرية لا يمكنهما أن يسمحا له بالمناورة على حسابهما، فقد نظرت كل من بريطانيا وروسيا الى بعضهما بعضاً بمنظار التنافس الذي يحول دون وصول احدهما الى القوة الأكبر هناك، وكانتا في احيان كثيرة يتبادلان الأدوار والحصول على الامتيازات على حساب الدول الأخرى ومنها ايران[٢٣]. وكأي حاكم مستبد اعتقد ناصر الدين شاه ان منح امتياز التلغراف لبريطانيا سيشدد من قبضته على أقاليمه ، وسيزيد من السيطرة عليها لأنه في دولة طالما انشغلت بالشك والمؤامرات والدسائس، لذلك كان لابد من بث العيون والحصول على المعلومات عن طريق البريد والبرق وسرعة إيصال المعلومات إلى مصدر القرار السياسي الذي كان على رأسه الشاه القاجاري ، لذلك اهتم ناصر الدين شاه بهذا الموضوع، وأعطاه الأهمية التي يستحقها دون ان يعلم ويدرك " ان التلغراف يمكن ان يكون أداة فاعله في تنظيم الاحتجاجات والثورات ضد نظامه"[٢٤].

ولم يكن الشاه ناصر الدين القاجاري الشخص الوحيد الذي كان يرغب في منح الأجانب، لاسيما البريطانيين امتياز التلغراف في بلاده، بل شاطره في ذلك عدد من المسؤولين الإيرانيين وفي مقدمتهم (ميرزا

حسين خان مشير الدولة) الذي تولى صدارة إيران خلال العهد الأخير من حكم ناصر الدين شاه، إذ اعتقد مشير الدولة أن مشكلات إيران المالية من الصعوبة معالجتها، الا عن طريق منح الامتيازات للأجانب، لاسيما البريطانيين[٢٥]، لانهم - حسب رأيه- أكثر قدرة من غيرهم على الاسهام في حركة التجديد والإصلاح في ايران، كما كان يرى ضرورة التزام ايران بمعاهداتها السابقة تجاه روسيا[٢٦].

استغل مشير الدولة تنصيبه في منصب (الصدارة العظمى) في ايران عام ١٨٧١ لتتعزز الامتيازات البريطانية في ايران، وأولى الامتيازات التلغرافية جل اهتمامه، لأنه كان يعتقد انها ستجعل بلاده مرتبطةً بالدول الأوربية ،وعلى اطلاع بما يجري في هذه الدول ، كما كان يعتقد أن خلاص بلاده من أوضاعها السيئة التي عاشتها خلال خمسين سنة مضت يكمن في الاعتماد على بريطانيا[٢٧].

يسلط لنا تقرير الوزير البريطاني في طهران (تشارلس اليسون) "T.Alyason" الضوء على شخصية مشير الدولة قائلاً : "انه شخصية واعية سياسياً ، ومدرك لمصلحة بلاده ، ويؤمن بضرورة اقامة علاقات متينة مع دولتنا، ومعجب بالتطور الذي وصلته في المجالات كافة، وبالإمكان الاستفادة من خدماته لصالحنا ..." [٢٨]. بالمقابل رمى مشير الدولة بكل ثقل بلاده في أحضان بريطانيا التي كانت ثقته بهم بلا حدود، وكان يعتقد أن بإمكانهم الوقوف بوجه روسيا القيصرية ومنع امتداد خطرها إلى بلاده والسعي لجعلها تقف سداً منيعاً ضدها من خلال تعزيز مصالحها في إيران ومنحها امتيازات متعددة على غرار امتيازات التلغراف التي حصلت عليها بريطانيا[٢٩]. بالمقابل عززت بريطانيا في ذهن مشير الدولة أن الخطر الاكبر الذي يتحدد بلادهم الروس الذين يسعون للسيطرة على مواردها الاقتصادية، ويعملون على تحريض المعارضة في ايران، من أجل إلغاء امتيازات التلغراف الموقعة بين بريطانيا وإيران، لان هدفهم من ذلك هو ابقاء إيران دولة متخلفة لكي تظل تحت هيمنة استيرادها للبضائع والمواد الغذائية منهم، وأنهم سوف لن يتورعوا عن تحويل المناطق الشمالية من إيران الى سوق لبضاعتهم ومنتجاتهم المختلفة[٣٠].

لم يكن مشير الدولة يدرك أن بريطانيا كانت تبحث عن مصالحها بالدرجة الأولى، ولا يهمها سوى ان تضمن هذه المصالح، وان تعزز من خلال امتيازات التلغراف ابقاء اتصالاتها بمستعمرتها في الهند مستعمرة، ولا تنقطع لان أساس رفاه البريطانيين وسعادتهم تكمن في ما كانت تجنيه من المواد الأولية والتوابل الهندية، فضلاً عن موقع هذه المستعمرة الأثيرة إليها، في الوقت الذي كان فيه مشير الدولة يعتقد ان سياسة بلاده الخارجية يجب ان ترتكز على دولة خارجية تواجه روسيا القيصرية ولا تسمح لها بابتلاع إيران أو السيطرة على مقدراتها الاقتصادية والسياسية بعد اشتداد التنافس البريطاني– الروسي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٣١]، وسعي الدولتين من أجل الاستئثار بالامتيازات في إيران على حساب الدولة الأخرى، المسألة التي أولتها الدبلوماسية البريطانية جل اهتمامها، وكانت ترفع التقارير عن خطورة الدور الروسي في إيران وسعيه لإلغاء الامتيازات التلغرافية[٣٢].

الخاتمة

كانت الامتيازات الأجنبية نتيجة منطقية لضعف الحكام القاجاريين الذين تسنموا السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأسهموا في سلب البلاد استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومهدوا لسلسلة من الامتيازات التي لم يكن لها هدف سوى التغلغل الاقتصادي والسياسي في إيران وإخضاعها لسيطرتهم. ولم تقتصر الامتيازات الأجنبية على دولة محددة واحدة، وإنما امتدت لتشمل دولاً متعددة حتى بلغ عددها خلال المدة من ١٨٥٥ حتى بداية القرن العشرين حوالي خمس عشرة دولة كان من بينها بلجيكا الدولة الصغيرة والبعيدة عن ايران، فتحولت الأخيرة الى ساحة مفتوحة لزيادة النفوذ والتغلغل . وبسبب فتح الحكام القاجاريين بلادهم أمام الدول الأجنبية بلغ مجموع الرساميل الخارجية في ايران نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٠٠ حوالي (١٦٤,٥) مليون روبل ذهب، كان لبريطانيا وروسيا القيصرية حصة الأسد فيها .

شكل امتياز التلغراف الذي حصلت عليه بريطانيا فاتحة لحصولها على امتيازات أخرى، وتزامن ذلك مع وجود رغبة لدى الشاهات القاجاريين ورجال البلاط في جذب الاستثمارات البريطانية إلى إيران للوقوف بوجه روسيا القيصرية التي كانت تريد الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والسيطرة على المناطق الشمالية الإيرانية المتاخمة لحدودها. بالمقابل وجدت بريطانيا في حاجة إيران للسيطرة على مناطقها المختلفة، لاسيما المعارضة للسياسة القاجارية المتخلفة فرصة لها كي تعزز وجودها في ايران، وتمد خطوط البرق والبريد الى مختلف أرجاء البلاد، وكان هدفها من وراء ذلك الارتباط بمستعمرتها الأخيرة إليها المتمثلة بالهند، في الوقت الذي وجد المسؤولون الايرانيون في امتيازات التلغراف ما يعزز سيطرتهم على المناطق الإيرانية المعارضة لحكمهم ، الأمر الذي جعل من امتيازات التلغراف فائدة مزدوجة للجانبين ، لكنه في كل الأحوال كان يخدم المصالح البريطانية بالدرجة الأساس وفتح الباب على مصراعيه لحكومة لندن لكي تهيمن على الاقتصاد الإيراني في المراحل اللاحقة .

الهوامش والتعليقات

(١) القاجاريون قبيلة تركمانية الأصل، كانت تسكن شمال اذربيجان ومازندران. استطاع أحد قادتهم وهو آغا محمد خان (١٧٩٤- ١٧٩٧) من تأسيس دولة لهم حكمت إيران حتى عام١٩٢٥ . للتفصيل عن أصلهم يراجع: سعيد نفيسي، تاريخ اجتماعي وسياسي در دوره معاصر، مجلد أول، تهران ، ١٢٣٥، ص ٥-١٩؛ شاهين مكاريوس، تاريخ ايران ، القاهرة ، د.ت، ص ٢٢٧- ٢٣٠.

(٢) كانت بلاد فارس تسمى بهذا الاسم حتى الخامس عشر من آذار ١٩٣٥ عندما طلبت حكومة رضا شاه من البعثات الأجنبية استخدام اسم (إيران) بدلاً من (بلاد فارس) وتعني (بلاد الآريين) ينظر :
Foreign Office, 371/18988, From : Tehran, To: F.O., 29/3/1935; D.N. Wilber, Iran Cpast and present), New Jersey, 1955, P.1.
(في الترجمة العربية لعبدالنعيم محمد حسنين وابراهيم أمين الشواربي بعنوان : إيران ماضيها وحاضرها، القاهرة ، ١٩٥٨، ص ١).

(٣) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، بغداد، ١٩٨٥، ص ١١٢.

(٤) خليل ابراهيم صالح المشهداني ، العلاقات البريطانية – الإيرانية ١٨٥٧- ١٩٠٧، بغداد ، ص١٥-١١٣.

(٥) محمد كامل محمد عبدالرحمن ، سياسة إيران الخارجية في عهد رضا شاه، البصرة ، ١٩٨٨، ص١٥ .

(٦) يعد ناصر الدين شاه المكنى بأبي المظفر رابع شاهات السلالة القاجارية . ولد في عام ١٨٣٠ وكان عمره ثمان عشرة سنة حينما تسنم الحكم، وهو ابن محمد شاه (١٨٣٤- ١٨٤٨). تميز حكم ناصر الدين شاه بانه أطول حكم امتد لمدة (٤٨) سنة . اغتيل على يد أحد أتباع المفكر الإسلامي جمال الدين الافغاني في الأول من أيار ١٨٦٩.

للتفصيل عنه يراجع : علي خضير عباس المشايخي ، ايران في عهد ناصر الدين شاه (١٨٤٨- ١٨٩٦)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، ١٩٨٧؛ محمد كامل محمد عبدالرحمن ورزاق كردي العابدي ، مختصر تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، ٢٠١٧، ص ٦٦-٧١.

([7]) A. Bausani, The Persian from the Earliest Days to the Twentieth Century, London, 1971, P. 168.

([٨]) للتفصيل عن هذا الموضوع يراجع : محمد باقر الجلالي ، موجز تاريخ عشائر العمارة ، بغداد، ١٩٤٧، ص١٨-٢٠؛ عبدالجليل الطاهر، العشائر العراقية ، ج١، بغداد، ١٩٧٢، ص ٧١-٧٥.

([٩]) ولدت عام ١٨٠٥ وتزوجت من الشاه محمد القاجاري ورزقت منه ولداً هو ناصر الدين شاه. أمسكت بزمام الأمور بعد وفاة زوجها عام ١٨٣٤ وكان لها جهاز كبير يعمل لخدمتها، كانت سيئة السلوك ومبذرة وشغلت البلاد سوءاً وصخباً واحاطت نفسها بعدد من المتملقين وطلاب المناصب . توفيت عام ١٨٧٣م . للتفصيل عنها يراجع :
دو ستعلي خان معير الممالك ، رجال عصر ناصري، جاب أول ، تهران، ١٣٩٠ش ، ص ٢٣٧- ٢٣٩.

([10]) G. N. Curzon, Persia and the Persian Question, Vol. II, Second Impression, London, 1966, p. 608.

([١١]) خضير البديري ، إيران في السياسة البريطانية ١٨٩٦-١٩٢١، بيروت ، ٢٠١٣، ص ٧٤.

([12]) P. Sykes, A History of Persia, Vol. II, 2 Edition, London , 1958, p. 369.

([١٣]) خليل ابراهيم صالح المشهداني ، المصدر السابق ، ص ١١٤.

([١٤]) محمود محمود ، تاريخ روابط سياسي ايران وانكليس درقرن نوزدهم ميلادي ، جلد سوم ، جاب دوم ، تهران، ١٣٣٦ش ، ص ٦٠٥.

([١٥]) يراجع : كمال مظهر أحمد ، المصدر السابق ، ص ١٠٧

([16]) C.U. Aitchison, A Collection of Treaties Engagements and Sanads Relating tro India and Neighbouring Countries, Delhi, 1933, pp. 177- 178.

([١٧]) علي خضير عباس المشايخي ، المصدر السابق ، ص ٢١٠.

([١٨]) محمود محمود ، منبع قبلي ، ص ٦٩٧.

([19]) P. Sykes, Op. Cit. p. 368.

([٢٠]) عليرضا اصفهاني ، امتيازات انكليز وروس درايران، تهران ، ١٣٩٥ش ، ص ٦٣.

([٢١]) هوما كاتوزيان ، الفرس . ايران في العصور القديمة والوسطى والحديثة، ترجمة : احمد حسن المعيني، بيروت ، ٢٠١٤، ص ٢١٣.

([٢٢]) ظهر مصطلح الدول الكبرى وشاع استعماله في السياسة والتاريخ منذ عهد ليس بقريب، فكانت كل دولة تطلق على نفسها بأنها" قوة أو دولة كبرى " وتدعي الأولوية في كل شيء تقريباً، وفي المدة التي نحن بصددها كانت بريطانيا وروسيا القيصرية في مقدمة الدول الكبرى فقد كان لهما المتيازات الواسعة في ايران . محمد كامل محمد عبدالرحمن، المصدر السابق ، ص ٣٧.

([٢٣]) محمد تقي جمشيد ، ناصر الدين شاه وامتيازات أجانب ، تهران، ١٣٧٠ش ، ص ٧٣.

([٢٤]) مقتبس من : همايون كاتوزيان ، ايرانيان دوران باستان تادوره ى معاصر ، ترجمة : حسين شهيدي ، تهران ، ١٣٣١ش، ص ١٧٨.

([25]) N.R. Keddie, Root of Revolution in Iran , The Tobacco protest of 1891- 1892, London , 1966, p. 52.

([26]) P.Syhkes , Op. Cit, p. 370.

([٢٧]) خضير البديري ، المصدر السابق، ص ٧٦.

([28]) F.O., 371/21321, From: Tehran, To: F.O., 22/12/1871, P. 322.

([٢٩]) أبو القاسم طاهري ، تاريخ روابط بازركاني وسياسي ايران وانكليس، جلد دوم، بي جا، ١٣٥٤ش ، ص ٤٦٣

([30]) F.O., 371/32135, From : F.O., To: Tehran, 30/12/871, p. 330.

([31]) H. F. Farmayan, The Foreign policy of Iran, Uth, 1971, p. 17;
موسى نجفي وموسى حقاني، تاريخ معاصر ايران ، اصفهان ، ١٣٩٠، ص ٩٧.

([32]) F.O., 371/31451, From : Tehran, To: F.O., 21/1/1872, P. 16.